



تأثير الانحياز المحاسبي على جودة المعلومات المالية

أستاذ مساعد محسن تناني

أستاذ مساعد، كلية العلوم المالية، جامعة الخوارزمي،

شارع رودسار، شارع حافظ طهران، إيران.

M.tanani@khu.ac.ir

الباحثة. رسل توفيق عبد الجبار

me@rusul.info

الباحث. محمد حسن كريم

gjdhhffnfbbf@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الانحياز المحاسبي وتأثيره على جودة المعلومات المالية من خلال استخدام منهج وصفي- تحليلي، يتناول الجانب النظري والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالانحياز المحاسبي وجودة المعلومات المالية، بينما يركز الجانب العملي على قياس تأثير انحياز القياس وانحياز المحاسب على جودة المعلومات المالية، تم جمع البيانات من خلال استبيان وزّع على عينة من المحاسبين تشمل المحاسبين وأصحاب المصلحة، اختتمت الدراسة بعدة نتائج رئيسية من أهمها، ان الانحياز المحاسبي يؤثر بشكل كبير على جودة المعلومات المالية، مما يقلل من قدرتها على دعم القرارات الاقتصادية، كما توصلت الدراسة الى عدة توصيات أهمها ضرورة دعم تطبيق بدائل للقياس المحاسبي لتحسين جودة وموثوقية المعلومات المالية.

الكلمات المفتاحية: الانحياز المحاسبي، جودة المعلومات المالية.

Impact of accounting bias on the quality of financial information

Assistant Professor Mohsen Tanani

Assistant Professor, Faculty of Finance, Al-Khwarizmi University,

Rudsar Street, Hafez Street, Tehran, Iran.

M.tanani@khu.ac.ir

Researcher. Rusul Tawfiq Abdul Jabbar

me@rusul.info

Researcher. Mohammad Hassan Karim

Abstract

This study aims to shed light on accounting bias and its impact on the quality of financial information by using a descriptive-analytical approach, which addresses the theoretical aspect and basic concepts related to accounting bias and the quality of financial information, while the practical aspect focuses on measuring the impact of measurement bias and accountant bias on the quality of financial information. Data were collected through a questionnaire distributed to a sample of accountants, including accountants and stakeholders. The study concluded with several main results, the most important of which is that accounting bias greatly affects the quality of financial information, which reduces its ability to support economic decisions. The study also reached several recommendations, the most important of which is the need to support the application of alternatives to accounting measurement to improve the quality and reliability of financial information

Keywords: accounting bias, financial information quality.



المبحث الاول: منهجية الدراسة مقدمة الدراسة:

تلعب مهنة المحاسبة دورًا محوريًا يتجاوز تقديم الخدمات للعميل المباشر الذي يتعامل مع المحاسب، سواء كان هذا العميل هو الشركة التي توظف المحاسب أو مساهميه. فهناك العديد من الأطراف الأخرى، مثل موظفي المشاريع، العملاء، الموردين، مؤسسات الائتمان، الجهات الحكومية، المستثمرين، ومراجعي الحسابات، الذين يعتمدون على المعلومات المالية التي يقدمها المحاسب في اتخاذ قراراتهم. تعتمد هذه الأطراف على موضوعية المحاسبين في إعداد ومراجعة المعلومات المالية، والتي يجب أن تتسم بالصدق، والنزاهة، والعدالة – سواء من خلال معايير المحاسبة. وعليه، فإن الموضوعية والثقة والأمانة هي سمات أساسية للمعلومات المالية. إلا أن هناك انحيازات قد تنشأ وتؤثر على هذه السمات نتيجة لعوامل متعددة، أبرزها تأثير العناصر الشخصية والذاتية في عملية القياس المحاسبي، وكذلك تأثير قواعد النظام المحاسبي نفسه. ولا يمكن التغاضي عن دور مستخدمي البيانات المالية وتأثيراتهم، أو عن تأثير عدم استقرار العملات وتقلبات القيمة النقدية على جودة المعلومات المالية.

مشكلة البحث:

تقوم هذه الدراسة بتحليل تأثير الانحياز المحاسبي على مختلف مستخدمي المعلومات المالية. ولتعزيز القيمة العلمية للبحث وتوضيح أبعاده، تم صياغة مشكلة البحث الرئيسية على النحو التالي: (ما هو مدى تأثير الانحياز المحاسبي على جودة المعلومات المالية؟) للإجابة على هذه المشكلة الرئيسية بشكل شامل، تم تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية: هل يؤثر انحياز القياس المحاسبي خلال فترات التضخم على جودة المعلومات المالية؟ هل يُعتبر تجاهل المحاسب للتغيرات في المستوى العام للأسعار عند إعداد القوائم المالية انحيازًا يؤثر على جودة المعلومات المالية؟ هل يؤثر انحياز المحاسب في تطبيق القواعد المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية؟

فرضيات الدراسة:

- كاستجابة أولية لمشكلة البحث الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة، تم صياغة الفرضيات التالية:
1. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتجاهل المحاسب للتغيرات في المستوى العام للأسعار عند إعداد القوائم المالية على جودة المعلومات المالية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$.
 2. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لانحياز القياس المحاسبي خلال فترات التضخم على جودة المعلومات المالية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناول موضوع معاصر يمس جانبيين أساسيين: العلمي والعملية. فعلى الصعيد العلمي، تركز الدراسة على مفهوم الانحياز المحاسبي بشكل عام، مع تسليط الضوء على قياس المحاسبة خلال فترات التضخم وتأثيرها على جودة المعلومات المالية. أما على الصعيد العملي، فتسعى الدراسة إلى فحص تأثير الانحياز المحاسبي على جودة المعلومات المالية، مما يساهم في تقديم توصيات تهدف إلى تحسين الممارسات المحاسبية.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية الى بيان الاتي:
بيان المرتكزات المعرفية الى الانحياز المحاسبي وجودة المعلومات المالية.
معرفة العلاقة من خلال بيان تأثير الانحياز المحاسبي وجودة المعلومات المالية.

منهجية الدراسة:

تم تناول موضوع الدراسة باستخدام منهجين رئيسيين:
المنهج الوصفي: لتقديم المفاهيم النظرية المتعلقة بالانحياز المحاسبي وجودة المعلومات المالية.



المنهج الإحصائي التحليلي: لتحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام أدوات مثل الاستبيانات، مع الاستعانة ببرنامج الإحصاء (SPSS) لمعالجة البيانات وتفسير النتائج بطريقة تحقق أهداف الدراسة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية

تقتصر الدراسة على تحليل البيانات المتعلقة بعام 2019.

الحدود الجغرافية

تشمل الدراسة ثلاث ولايات رئيسية: الأغواط، المدية، والمسيلة.

الحدود البشرية

تستهدف الدراسة مجموعات مختلفة مرتبطة بشكل مباشر بالمعلومات المالية، وتشمل:

- المحاسبين
- المدققين
- أساتذة الجامعات
- جميع الأفراد المرتبطين بالمعلومات المالي

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً: تعريف الانحياز المحاسبي

يشير الانحياز المحاسبي إلى غياب الدقة والموضوعية في عملية القياس المحاسبي نتيجة أخطاء أو تأثيرات ذاتية من قبل المحاسب، مما يؤدي إلى معلومات مالية تفتقر إلى الثقة والحياد.

وفقاً لما ذكره (لخضر، 2017: 97)، يُعرف الانحياز بأنه ميل المحاسب لخدمة مصالح طرف واحد مرتبط بالمعلومات المالية على حساب الأطراف الأخرى.

كما يُعرف الانحياز المحاسبي بأنه غياب الحيادية والدقة في تقديم المعلومات، حيث يتدخل المحاسب بآراء شخصية أو أحكام غير مدروسة أو احتمالات غير مؤكدة، مما يؤثر على نتائج عملية القياس المحاسبي.

ثانياً: معادلة العلاقة بين الحيادية والانحياز

أشار كل من إيجيري وجايديك إلى أن موثوقية المعلومات المالية تعتمد على درجة الموضوعية وعامل الانحياز، والتي يتم التعبير عنها بالمعادلة التالية:

الموثوقية = درجة الموضوعية - الانحياز

تشير هذه المعادلة إلى أن تقليل الانحياز وزيادة الموضوعية يُعززان من موثوقية المعلومات المحاسبية، مما يجعلها أكثر جدارة بالثقة وذات جودة أعلى.

ثالثاً: مصادر الانحياز المحاسبي

تتنوع مصادر الانحياز في القياس المحاسبي بناءً على عدة اعتبارات مرتبطة بطبيعة الأفراد العاملين في مجال المحاسبة، والذين قد تكون لديهم مصالح متعارضة تؤثر على موضوعية ودقة المعلومات المالية داخل الوحدة المحاسبية. ووفقاً لما ذكره (الحيالي، 2004: 136)، يمكن تحديد هذه المصادر كما يلي:

المصالح الشخصية للمحاسبين

قد تؤثر المصالح الشخصية أو المالية للمحاسبين على حياديتهم في إعداد المعلومات المالية.

تضارب المصالح بين أصحاب المصلحة

يؤدي اختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من المعلومات المالية، مثل المستثمرين،

والدائنين، والإدارة، إلى انحياز المحاسبين نحو طرف معين على حساب الأطراف الأخرى.

التقديرات الاجتهادية

يعتمد القياس المحاسبي في بعض الأحيان على التقديرات الاجتهادية، مثل اختيار السياسات

المحاسبية أو تقدير القيم، مما قد يُشكل مصدراً للانحياز من قبل المحاسب.

النظام المحاسبي نفسه



قد تحتوي قواعد ومبادئ القياس المحاسبي على ثغرات أو مرونة تتيح للمحاسبين اتخاذ قرارات ذاتية، مما يؤدي إلى نتائج مالية منحازة. تأثير البيئة الاقتصادية عوامل مثل التضخم، تقلبات السوق، أو عدم استقرار العملة يمكن أن تؤدي إلى معلومات مالية منحازة وغير دقيقة.

ضغوط من الإدارة أو الأطراف المؤثرة قد يواجه المحاسبون ضغوطاً من الإدارة أو من أطراف مؤثرة داخل الوحدة المحاسبية، مما يؤثر على استقلاليتهم وحياديتهم. تشير هذه المصادر إلى أهمية تعزيز معايير الحيادية والموضوعية في الممارسات المحاسبية للحد من الانحياز وضمان جودة المعلومات المالية. رابعاً: الانحياز في قواعد القياس المحاسبي حتى مع افتراض الحيادية المطلقة للفرد الذي يقوم بالقياس (المحاسب)، قد يستمر وجود الانحياز بسبب طبيعة نظام القياس المحاسبي نفسه. في هذه الحالة، يرتبط مصدر الانحياز بشكل مباشر بتطبيق قواعد المحاسبة. يظهر تأثير هذا النوع من الانحياز بشكل خاص عند إعداد القوائم المالية، وخصوصاً خلال فترات التضخم الشديد، وذلك نتيجة لعدة عوامل رئيسية:

1. افتراض وحدة قياس ثابتة يعتمد النظام المحاسبي على افتراض وحدة قياس ثابتة، وهو مشتق من مبدأ التكلفة التاريخية. يتجاهل هذا الافتراض التغيرات في مستويات الأسعار، مما يجعل القوائم المالية غير دقيقة في عكس القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات.

2. افتراض الدورية تُبنى القوائم المالية، وخصوصاً قائمة الدخل، على افتراض الدورية الذي ينشأ من مبدأ المطابقة بين الإيرادات والمصروفات. خلال فترات التضخم، قد يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى الإبلاغ عن أرباح أو خسائر لا تعكس الأداء الحقيقي للوحدة المحاسبية بسبب التغيرات في القوة الشرائية للنقود. تحيز المحاسب الذي يقوم بالقياس:

حتى عند افتراض الحيادية الكاملة والموضوعية لنظام القياس المحاسبي، قد ينشأ التحيز بسبب الفرد الذي يقوم بالقياس (المحاسب). هذا النوع من التحيز يحدث نتيجة أخطاء في التطبيق أو نقص في الخبرة العملية. على سبيل المثال، قد يختار المحاسب طريقة غير مناسبة لاستهلاك الأصول غير المتداولة، مثل طريقة القسط الثابت. وعلى الرغم من أن جميع المحاسبين قد يتبعون نفس الطريقة، إلا أن النتائج قد تختلف بسبب عوامل ذاتية مثل تقدير القيمة المتبقية (الخردة) أو أحكام شخصية أخرى، مما يجعل النتائج أقل موضوعية. التحيز المشترك في القياس المحاسبي:

التحيز المشترك هو أحد أكثر أنواع التحيز شيوعاً في التطبيقات العملية، وينتج عن التفاعل بين المحاسب الذي يقوم بالقياس ونظام القياس المحاسبي. في هذه الحالة، يفتقر المحاسب إلى الموضوعية الكاملة، ويعاني نظام القياس نفسه من قصور في الموضوعية. ونتيجة لذلك، ينتج عن هذا النوع من التحيز مخرجات مالية غير دقيقة بسبب القصور في كلا الجانبين.

خامساً: أشكال التحيز المحاسبي: يتجلى التحيز المحاسبي بأشكال مختلفة، وفقاً لعوامل تتعلق بالممارسين في المجال ونظام القياس المستخدم. وقد حددت الدراسات ثلاثة أنواع رئيسية من التحيز:

١ - تحيز الموضوعية يشير هذا التحيز إلى الفجوة بين نتائج القياس المحاسبي والقيمة الفعلية للحدث، وينشأ نتيجة لافتقار المحاسب أو نظام المحاسبة أو كليهما إلى الموضوعية.



يُقاس هذا التحيز بدقة مخرجات القياس. فكلما زادت الفجوة بين نتائج القياس والقيمة الحقيقية، زاد التحيز. وفقاً (لميرفي، 1976: 277)، يحدث هذا التحيز عندما يفشل عملية القياس في تقديم نتائج متسقة، حتى عندما تُجرى من قبل محاسبين متعددين.

٢ - تحيز الموائمة

يحدث هذا التحيز عندما تفشل مخرجات القياس المحاسبي في تلبية احتياجات المستخدمين للأغراض التي صُممت من أجلها.

يُقاس هذا التحيز بفائدة البيانات للمستخدمين. فكلما زادت فائدة البيانات، قل التحيز، والعكس صحيح. وأشار (الحيالي، 2007: 142) إلى أن تحيز الملاءمة يرتبط بشكل مباشر بقدرة البيانات المحاسبية على تلبية احتياجات المستخدمين المختلفين.

تُبرز هذه الأشكال من التحيز أهمية تعزيز كفاءة وحيادية المحاسبين، وتحسين دقة وملاءمة نظام القياس المحاسبي لإنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية.

3 - تحيز المعولية:

تحيز المعولية يشير إلى حدوث انحراف في جودة ودقة المعلومات المالية بسبب نقص الحيادية والدقة أثناء جمع البيانات، إعداد التقارير، أو تقديمها. ينشأ هذا التحيز عندما تفشل المعلومات المالية في أن تكون موثوقة ومتوافقة مع الحقائق الاقتصادية أو أن تكون خاضعة لتأثيرات شخصية أو مؤسسية.

جودة المعلومات المالية تشير جودة المعلومات المالية إلى مجموعة من الخصائص التي تجعلها أكثر فائدة وملاءمة لصناع القرار، حيث تدعم قراراتهم الحالية والمستقبلية. ومع ذلك، لا تعتمد جودة المعلومات المالية فقط على خصائصها النوعية، بل تتأثر أيضاً بخصائص المستخدمين أنفسهم وقدرتهم على الاستفادة منها. ترتبط فائدة المعلومات المالية بعوامل مختلفة، بما في ذلك سياق استخدامها وأهداف المستخدمين (المجهلي، 2009: 55).

سادساً: خصائص جودة المعلومات المالية

يتطلب تحقيق جودة عالية للمعلومات المالية مجموعة من الخصائص الأساسية التي تمنحها قيمة حقيقية للمستخدمين. ومن أبرز هذه الخصائص:

القابلية للفهم

تُعد القابلية للفهم واحدة من الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المالية. وتعني أن يتم تقديم المعلومات بطريقة واضحة وسهلة الفهم بحيث يتمكن حتى المستخدمون غير المتخصصين من استيعابها والاستفادة منها. تتطلب المعايير المحاسبية الدولية تقديم المعلومات بشكل مبسط وسهل الوصول لتلبية احتياجات مختلف الأطراف المعنية، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات مالية سليمة.

الملاءمة

تشير الملاءمة إلى مدى توافق المعلومات المالية مع احتياجات مستخدميها، مما يجعلها ذات جودة عالية إذا قُدمت بيانات تخدم الغرض الذي أُعدت من أجله.

وفقاً لعللي تزدانيت (2009، ص 23)، تتضح ملاءمة المعلومات المالية من خلال قدرتها على مساعدة المستخدمين في التنبؤ بدقة أكبر بالأحداث المستقبلية واتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على ذلك.

المبحث الثالث: الإطار العملي للدراسة واختبار الفرضيات

مجتمع الدراسة وعينتها

مجتمع الدراسة:

يتضمن مجتمع الدراسة الفئات التالية:

المحاسبون المستقلون: ويمثلهم خبراء المحاسبة، المدققون، والمحاسبون المعتمدون.

المحاسبون المأجورون: ويمثلهم المحاسبون العاملون في القطاع الخاص ومساعدو المحاسبين.

الأفراد المرتبطون بالمعلومات المالية: يشمل ذلك أساتذة الجامعات، موظفي قطاع الضرائب، وغيرهم.



عينة الدراسة:

تم توزيع ما مجموعه 65 استبياناً بهدف الحصول على أعلى معدل تمثيل ممكن. يمكن تلخيص تفاصيل التوزيع في الجدول التالي:

الوصف	عدد مرات التكرار	النسبة المئوية
الاستبيانات الموزعة	65	100%
الاستبيانات المسترجعة	61	93.84%
الاستبيانات غير المسترجعة	04	6.15%
الاستبيانات غير الصالحة	00	00%
الاستبيانات الصالحة للدراسة	61	93.84%

الملاحظات من الجدول (1):

يتضح من الجدول (1) أنه تم توزيع ما مجموعه 65 استبياناً، تم استرجاع 61 استبياناً منها من المشاركين في العينة، بينما فقد 4 استبيانات بسبب الإهمال. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل تمثل 93.84% من إجمالي الاستبيانات الموزعة، وهي نسبة جيدة لإجراء التحليل. التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

الخصائص السيكومترية

الثبات (Reliability): للتحقق من ثبات الاستبيان، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha). وبلغت نسبة الاتساق الداخلي للاستبيان 88.7%، مما يشير إلى ثبات عالٍ. تُعتبر القيمة الأقرب إلى 1 مؤشراً قوياً على الثبات، مما يؤكد ملائمة وصلاحية الاستبيان كأداة قياس للدراسة. يظهر الجدول أدناه نتائج اختبار الثبات للمتغيرات:

الجدول (2):

البعد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)
تحيز منفذ القياس المحاسبي (المحاسب)	05	81.6%
التحيز في القياس المحاسبي خلال فترات التضخم	08	49.6%
جودة المعلومات المالية	05	66.1%
معامل الثبات العام	18	88.7%

تحليل النتائج

من الجدول (2)، نلاحظ أن معاملات الثبات للمتغيرات المدروسة تراوحت بين 49.6% و 81.6%، بينما بلغ معامل الثبات العام للاستبيان 88.7%، وهو أعلى من الحد الأدنى المقبول البالغ 60%. يشير ذلك إلى موثوقية أداة الدراسة. وقد أكد مالوترا (2010) أن موثوقية أداة الدراسة تتحقق إذا كان معامل الثبات (ألفا كرونباخ) أكبر من أو يساوي 0.60.



الجدول (3): نسب اتفاق المحكمين على عبارات الاستبيان

المحور 1	نسبة الاتفاق %	المحور 2	نسبة الاتفاق %	المحور 3	نسبة الاتفاق %
1	100%	1	100%	1	100%
2	100%	2	100%	2	100%
3	100%	3	75%	3	100%
4	100%	4	100%	4	100%
5	75%	5	100%	5	100%
6		6	75%	6	
7		7	5%	7	
8		8	100%	8	

الجدول (4): وصف أعضاء عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
Academic Qualification	درجة البكالوريوس	35	57.37%
	درجة الماجستير	5	8.20%
	دبلوم دراسات عليا	7	11.47%
	دكتوراه	10	16.39%
	أخرى	4	6.55%
المسمى الوظيفي	خبير محاسبي	3	4.92%
	مشرف محاسبة	12	19.67%
	محاسب معتمد	15	24.59%
	أستاذ جامعي (تخصص محاسبة)	15	24.59%
	مراقب مالي	15	24.59%



1.64%	1	أخرى	
37.70%	23	أقل من 5 سنوات	الخبرة
44.26%	27	بين 5 و 10 سنوات	
18.03%	11	أكثر من 10 سنوات	

الملاحظات من الجدول (4):

يتضح من الجدول (4) أن توزيع أعضاء العينة حسب المؤهل الأكاديمي يُظهر أن غالبية المستجيبين هم من خريجي الجامعات، حيث بلغ عددهم 57 فرداً، ما يعادل 93.45%، وهي نسبة جيدة. وهذا يدل على قدرة أعضاء العينة على فهم أسئلة الاستبيان والإجابة عليها، مما يعزز أهمية البحث من حيث النتائج التي تم الحصول عليها.

فيما يتعلق بالمسمى الوظيفي، فإن غالبية أعضاء العينة هم محاسبون، أساتذة جامعيون، ومديرون ماليون. تتكون هذه المجموعة من أفراد مرتبطين بالحاسبة والمعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية وأصحاب المصلحة، وبلغ عددهم 45 فرداً، ما يعادل 73.77%. بينما كان هناك فقط ثلاثة خبراء محاسبة، يمثلون 1.64%، وذلك بسبب قلة عددهم في المجال.

كما نلاحظ من الجدول، أن 44.26% من المستجيبين لديهم خبرة تتراوح بين 5 و 10 سنوات، مما يعزز موثوقية استجابات العينة.

تنص الفرضية الأولى على: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتحيز القياس المحاسبي خلال فترات التضخم على جودة المعلومات المالية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$."

اختبار فرضيات البحث:

لاختبار الفرضية الأولى، تم استخدام اختبار (T-Test) كما هو موضح في الجداول التالية:

اختبار الفرضية الأولى:

الجدول (5): العلاقة بين تحيز القياس المحاسبي خلال فترات التضخم وجودة المعلومات المالية

خطأ القياس في التقدير	المعدلة R-Squared	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.20894	0.757	0.761	0.872

نلاحظ من الجدول (5) وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل (تحيز القياس المحاسبي خلال فترات التضخم) والمتغير التابع (جودة المعلومات المالية)، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون $R = 0.872$.

من هذه النتيجة، نستنتج أنه كلما زاد تحيز القياس المحاسبي خلال فترات التضخم، زاد تأثيره على جودة المعلومات المالية.

يتضح من الجدول (5) أن معامل التحديد $R^2 = 0.761$ ، مما يشير إلى أن المتغير المستقل (تحيز القياس المحاسبي خلال فترات التضخم) يفسر 76.1% من التباين في المتغير التابع (جودة المعلومات المالية). تظهر هذه القيمة فعالية النموذج المقترح، حيث يوضح أن تحيز القياس المحاسبي خلال فترات التضخم يؤثر على جودة المعلومات المالية بنسبة 76.1%، في حين تعزى 23.9% إلى عوامل أخرى تؤثر على جودة المعلومات المالية.

الخلاصة:

هذه النتيجة تدعم فكرة أن تحيز القياس المحاسبي خلال فترات التضخم له تأثير ملموس وكبير على جودة المعلومات المالية، لكنه ليس العامل الوحيد المؤثر.

الجدول (6): اختبار التباين بين تحيز القياس المحاسبي خلال فترات التضخم وجودة المعلومات المالية



النموذج	درجات الحرية (df)	المتوسط التربيعي	قيمة F (Fisher's F)	مستوى الدلالة (p-value)
الانحدار	8.200	1	8.200	187.836
المتبقي	2.576	60	0.044	
الإجمالي	10.776	61		

ملاحظات إضافية من الجدول (6):

قيمة F المحسوبة (187.83) تتجاوز قيمة F الجدولية (3.13) عند درجة حرية تبلغ 60. يشير ذلك إلى أن النموذج يتمتع بدلالة إحصائية قوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن قيمة الدلالة $\text{Sig} = 0.000$ ، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة المفترض (0.05)، مما يدل على مستويات دلالة مرتفعة للغاية. هذه النتائج تؤكد أن النموذج الإجمالي صالح وموثوق للاستخدام في تفسير العلاقة بين المتغيرات. الخلاصة:

النموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة فعال بشكل كبير ويمكن الاعتماد عليه في تحليل تأثير تحيز القياس المحاسبي خلال فترات التضخم على جودة المعلومات المالية. الجدول (7): اختبار t لتأثير تحيز القياس المحاسبي خلال فترات التضخم على جودة المعلومات المالية

النموذج	المعاملات المعيارية (Beta)	المعاملات (B)	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة (p-value)
1	المتغير المستقل	0.356	0.288	1.23	0.222
	تحيز القياس المحاسبي	0.939	0.872	13.7	0.000

تُظهر النتائج أن قيمة t المحسوبة (13.705) أكبر من قيمة t الجدولية (2.0001) عند درجة حرية تبلغ 60 ومستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$. بناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يعني أن هناك تأثيراً ذو دلالة إحصائية لتحيز القياس المحاسبي خلال فترات التضخم على جودة المعلومات المالية. اختبار الفرضية الثانية: تنص الفرضية الثانية على: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتحيز المحاسب، من خلال تجاهل التغيرات في المستوى العام للأسعار عند إعداد البيانات المالية، على جودة المعلومات المالية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ". هل ترغب في تحليل نتائج الاختبار الثاني أو عرض الجدول المرتبط به؟ الجدول (8): العلاقة بين تحيز المحاسب نتيجة تجاهل التغيرات في المستوى العام للأسعار وجودة المعلومات المالية

النموذج	معامل التحديد	المعدلة R-Squared	خطأ القياس في التقدير	معامل الارتباط
1	0.30073	0.496	0.505	0.710

يشير الجدول (8) إلى وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل (تحيز المحاسب) والمتغير التابع (جودة المعلومات المالية)، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون $R = 0.710$. من هذه النتيجة، نستنتج أنه كلما زاد تحيز المحاسب من خلال تجاهله للتغيرات في المستوى العام للأسعار عند إعداد البيانات المالية، زاد تأثير ذلك على جودة المعلومات المالية. الخلاصة:



تحيز المحاسب الناتج عن تجاهل التغيرات في المستوى العام للأسعار يؤثر بشكل كبير على جودة المعلومات المالية، مما يعزز أهمية مراعاة هذه التغيرات لتحسين دقة وملاءمة البيانات المالية للمستخدمين. الجدول (9): اختبار التباين بين تحيز المحاسب وجودة المعلومات المالية

النموذج	درجات الحرية (df)	المتوسط التربيعي	قيمة F (Fisher's F)	مستوى الدلالة (p-value)
الانحدار	5.440	1	5.440	60.144
المتبقي	5.336	60	0.090	
الإجمالي	10.776	61		

يشير معامل التحديد $R^2 = 0.505$ إلى أن المتغير المستقل (تحيز المحاسب) يفسر 50.5% من التباين في المتغير التابع (جودة المعلومات المالية).

تعكس هذه القيمة فعالية نموذج متوسطة، حيث يُظهر أن تجاهل المحاسب للتغيرات في المستوى العام للأسعار عند إعداد البيانات المالية يشكل تحيزاً يؤثر على جودة المعلومات المالية بنسبة 50.5%، بينما تُعزى 49.5% إلى عوامل أخرى تؤثر على جودة المعلومات المالية.

كما يتضح من الجدول (9)، فإن قيمة F المحسوبة (60.144) تتجاوز قيمة F الجدولية (3.13) عند درجة حرية تبلغ 60، مما يدل على أن النموذج يتمتع بدلالة إحصائية قوية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قيمة الدلالة $\text{Sig} = 0.000$ ، وهي أقل من مستوى الدلالة المفترض (0.05)، تشير إلى مستويات دلالة عالية جداً، مما يؤكد صلاحية النموذج وموثوقيته للاستخدام.

الخلاصة:

النتائج تدعم أن تجاهل المحاسب للتغيرات في المستوى العام للأسعار عند إعداد البيانات المالية له تأثير ملموس ومهم إحصائياً على جودة المعلومات المالية.

النموذج المستخدم في التحليل موثوق وصالح للاعتماد عليه لتفسير العلاقة بين تحيز المحاسب وجودة المعلومات المالية.

الجدول (10): اختبار t لتأثير تجاهل المحاسبين للتغيرات في المستوى العام للأسعار على جودة المعلومات المالية

Model	المعاملات المعيارية (Beta)	المعاملات (B)	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة (p-value)
1	المتغير المستقل	0.644	0.472	1.365	0.177
	تحيز المحاسب	0.894	0.710	7.755	0.000

تُظهر النتائج أن قيمة t المحسوبة (7.755) أكبر من قيمة t الجدولية (2.0001) عند درجة حرية تبلغ 60 ومستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

بناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

الخلاصة:

يشير هذا إلى أن تحيز المحاسب من خلال تجاهل التغيرات في المستوى العام للأسعار عند إعداد البيانات المالية له تأثير ذو دلالة إحصائية على جودة المعلومات المالية.

هذه النتيجة تؤكد أهمية مراعاة المحاسبين للتغيرات في المستوى العام للأسعار لتجنب التحيز وتحسين جودة البيانات المالية.



الخلاصة

درست هذه الدراسة تأثير التحيز المحاسبي على جودة المعلومات المالية من خلال منهج شامل جمع بين الإطار النظري والجوانب التطبيقية. في الإطار النظري، تم استعراض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتحيز المحاسبي وجودة المعلومات المالية، مع تحليل مصادر وأشكال التحيز المحاسبي وتأثيراته المحتملة. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم اختبار الفرضيات باستخدام أدوات إحصائية لتحليل البيانات التي جمعت من عينة الدراسة.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، يمكن تلخيصها كما يلي: يؤثر التحيز المحاسبي بشكل كبير على جودة المعلومات المالية، مما يؤدي إلى بيانات غير دقيقة قد تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها. يصبح تحيز القياس أكثر وضوحاً خلال فترات التضخم الشديد، نتيجة الاعتماد على أنظمة قياس قائمة على افتراضات لا تأخذ تغيرات الأسعار بعين الاعتبار. غالباً ما يكون دور المحاسب في التحيز ناتجاً عن نقص الخبرة أو التدخلات الخارجية، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز الالتزام الأخلاقي. لتحقيق جودة عالية للمعلومات المالية، يجب تقليل آثار التحيز المحاسبي من خلال تطوير معايير أكثر صرامة وزيادة الشفافية والحيادية في الممارسات المحاسبية.

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، تم اقتراح التوصيات التالية لتحسين جودة المعلومات المالية وتقليل التحيز المحاسبي: تعزيز الحماية والحصانة للمحاسبين: من الضروري توفير وسائل قانونية وإجرائية لحماية المحاسبين من جميع أشكال الضغوط والإغراءات التي قد تؤثر على موضوعيتهم واستقلاليتهم. مراعاة التغيرات في المستويات العامة للأسعار: يجب على المحاسبين أخذ التغيرات في مستويات الأسعار بعين الاعتبار عند إعداد البيانات المالية لتجنب التحيز وضمان تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة. تهيئة بيئة مناسبة لتطبيق بدائل القياس المحاسبي: ينبغي بذل الجهود لخلق بيئة اقتصادية تدعم تطبيق بدائل القياس المحاسبي، مثل إنشاء سوق مالية نشطة ومنظمة بشكل جيد. سيسهم ذلك في تحسين دقة وموضوعية المعلومات المالية.

المراجع

المراجع العربية:

سي محمد لخضر. (2017). أسس وقواعد التقييم المحاسبي. باتنة، الجزائر: أطروحة دكتوراه في علوم التدبير، جامعة باتنة 1.

محمد عبد الحليم. (2000). القيم الأخلاقية والمحاسبية، نسخة PDF، تم استرجاعها من:

<https://iefpedia.com/arab/?p=20609> بتاريخ: 2019/03/20.

ناجي وليد الحياي. (2004). دراسات في مشاكل المحاسبة المعاصرة. عمان، الأردن: دار الحميد.

ناجي وليد الحياي. (2007). نظرية المحاسبة. الدنمارك: منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة.

ناصر محمد علي المجلي. (2009). خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرار. الجزائر:

رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة.

محمود السيد الناعي، المراجعة، إطار النظرية والممارسة، الطبعة الثانية مكتبة الجلاء الجديدة.

الجامعة الإسلامية بغزة - مبادئ المحاسبة.

المراجع الأجنبية:



A. Ali Tazdait. (2009). Maitrise du système comptable financier, Alger: 1st Edition, ACG. p. 23
jamarang et al 2022,74.